

إستكشاف طرق تحسين المشاركة الفعالة والإدماج في أي عملية سلام تشميلية في السياق السوري دراسة بحثية نوعية



إستكشاف طرق تحسين المشاركة الفعالة والإدماج في أي عملية سلام تشميلية في السياق السوري

دراسة بحثية نوعية

فريق البحث والإعداد: آلاء توتونجي، لجين عجبك، هناد الشحف

تحرير: هناد الشحف

بمشاركة من: كارولين بروكس

فبراير ٢٠٢٢

المحتويات



٣	مقدمة
٥	أولاً. العملية السياسية الحالية
٧	ثانياً. تصورات لعملية سلام تشميلية في السياق السوري
١٠	ثالثاً. المشاركة والإدماج الفعليان في إطار عملية سلام تشميلية
١٢	رابعاً. دوافع الثقة بعملية السلام
١٤	خامساً. أدوار المجتمع المدني
١٦	سادساً. دور السوريين في الداخل والسوريين في الشتات
١٧	خلاصة نتائج البحث

مقدمة

ضمن إطار مشروع البناء والترابط، أجرت مؤسسات International Alert، British Council، Globally Connected، Mobaderoon، Darb دراسة بحثية تهدف لاستكشاف طرق تحسين المشاركة الفعالة والإدماج في أي عملية سلام تشميلية في السياق السوري.

المنهجية

أولاً، أجريت مراجعة للأدبيات حول الإدماج والتشميل في عمليات السلام متعددة المسارات لوضع هذا البحث في السياق الأوسع، وقد شكلت مراجعة الأدبيات الأساس لاستكشاف موضوع البحث في السياق السوري. ثم قام الفريق المكون من خمسة باحثين بمراجعة الأدبيات في السياق السوري وطوروا منهجية بحث نوعية تستند إلى مقابلات شبه منظمة مع الخبراء المفتاحيين KIIs، وقد اختيرت المنهجية بسبب ملاءمتها للسؤال البحثي الرئيسي وفرص الحوار التفاعلي مع المشاركين.

في مرحلة الاستعداد للتنفيذ، تم وضع قائمة بالأشخاص المفتاحيين ومناقشتها بشكل تشاركي، وقد تم اختيار عينة البحث بناءً على المعايير التالية:

- إمتلاك معرفة مباشرة ومعمّقة بالمجتمع السوري.
- إمتلاك معرفة عملية أو نظرية بالقضايا التي يحاول البحث التحقيق فيها.
- إمكانية وضع تصورات تستشرف المستقبل بناءً على الفهم العميق للواقع.
- الموضوعية: تم اختيار الخبراء الموضوعيين، الذين لا تحيزات مسبقة أو نهائية لديهم.

شملت قائمة المشاركين المرشحة ٣٣ مشاركاً من الخبراء المفتاحيين، وتم التواصل مع الخبراء تبعاً، وعلى مراحل، ضمن الإطار الزمني المتاح للتنفيذ. وقد وردت ردود إيجابية من مجموعة من الخبراء (١٢ خبيراً/ة)، وشملت عينة البحث خبرات متنوعة من صحفيين/ات، وباحثين/ات أكاديميين/ات، وخبراء وخبيرات في الإدارة وكذلك في التدخلات المدنية المرتبطة ببناء السلام، ونشطاء ونشطات المجتمع المدني. وتم إجراء المقابلات مع العينة بعد توقيع المستجيبين/ات على وثيقة الموافقة المستنيرة التي تعرّف بالبحث وموضوعاته ومعايير العلمة والأخلاقية حرصاً على حماية الخصوصية والشفافية.

كما اقتضى سؤال البحث الرئيسي الخوض في مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تشكل أجزاء هذه الورقة البحثية. وهي:

١. العملية السياسية الحالية.
٢. التصورات المختلفة لعملية سلام تشميلية في السياق السوري.
٣. المشاركة والإدماج الفعليين.
٤. دوافع الثقة بعملية السلام.
٥. دور المجتمع المدني.
٦. دور السوريين في الداخل ودور السوريين في الشتات.

محددات البحث وتحدياته

تحدّ مجموعة من العوامل من نطاق البحث وقدرته على تغطية جوانب الموضوع المبحوث، أهمها:

- لا تشكّل نتائج البحث رأياً تمثيلاً يمكن تعميمه، إنما هي آراء وتصورات تُجمع عليها عينة المبحوثين الغرضية الموصوفة أعلاه.
- من بين أبرز التحديات التي واجهت العملية البحثية، مثّل الإطار الزمني المحدود للمشروع التحدي الأكبر فأعاق من إمكانية توسيع عينة المبحوثين، إلا أن نتائج المقابلات الإثنائيّة عشرة غطت تنوعاً مقبولاً في الآراء بحيث يمكن اعتبارها مجموعة آراء حاصرة للتوجهات الرئيسية المُحتَمَلة حول الموضوع المبحوث.^١

أولاً. العملية السياسية الحالية

إقتضى البحث في فرص تحسين المشاركة والإدماج الفعليين في إطار 'عملية سلام شمولية' في سورية، التطرق إلى العملية السياسية الحالية وسابقتها من محاولات إيجاد حل للأزمة السورية في إطار المجتمع الدولي. وقد جرى التركيز بشكل أساسي على تقييم عمل اللجنة الدستورية من وجهة نظر المبحوثين، باعتبار أنّ عمل اللجنة هو التجلي الأبرز للعملية السياسية حالياً، إلى جانب مفاعيل لقاءات أستانا، وغرفة المجتمع المدني، ونشاط هيئة التفاوض العليا، وندوة الدوحة الأخيرة في شباط ٢٠٢٢.

قيّم المبحوثون العملية السياسية بإجماع عريض على عيوب هذه العملية ونواقصها والتي تجعل منها -من حيث النتائج- مضيعةً للوقت ومراوحةً في المكان، بل تُساهم في منح السوريين انطباعاً واهماً عن وجود فعالية ما باتجاه الحل^٣. ولا يمكن اعتبار اجتماعات اللجنة عملية سياسية بالمعنى الفعلي، بل هي مخاضات قد تقود إلى سيناريوهات متعددة ليس من السهل تقديرها، خاصة وسط حالة الجمود التي تشهدها اجتماعات اللجنة الدستورية وغياب أي مؤشرات حقيقية تساعد في توقّع مآلاتها. لكن في نفس الوقت وبالنسبة إلى نفس المبحوثين، تحتفظ العملية ببعض نقاط القوة والإيجابيات. فاتفق الأكثرون على اعتبارها ضرورة لا غنى عنها ولا يمكن التفريط بها، منوهين بما تحتاجه العملية السياسية الحالية للتحويل عليها بشكل أكثر جدية وفعالية.

«من وجهة نظري، تتمثل السلبية الأساسية في العملية السياسية بخروج السوريين بكافة انتماءاتهم وتحزباتهم السياسية وحتى المصلحية، خارج إطار العملية السياسية بشكل مباشر»^٤

نسبَ المبحوثون حالة الانسداد واللا جدوى إلى أسباب متنوعة، بعضها بنيوي يرتبط بتأسيس اللجنة الدستورية وطريقة تشكيلها، وجرى تأسيس اللجنة ضمن إطار تطبيق القرار الدولي ٢٢٠٤ بشأن سورية في ديسمبر ٢٠١٥، القرار الذي يفسره كل طرف من الأطراف المتنازعة بطريقة مختلفة. أما عن مسار تشكيل اللجنة فقد أفضى إلى عضوية من يمثلون القوى المهيمنة على المجتمع السوري لا المجتمع نفسه، فهم لا يمثلون حرية الخيار والتصرف. ومما يدعم هذا التصور أنّ نلاحظ خشيّة أعضاء اللجنة من التعبير عن توافقهم مع الطرف الآخر حول بعض النقاط على الرغم من وجود توافق، وذلك خوفاً من المحاسبة والتقريع، الأمر الذي يدفع عمل اللجنة إلى المراوحة في المكان والتمسك بخطاب المزايدات، ويعزز غياب من يبحث عن مساحة مشتركة توفيقية لا تبدو قريبة المنال، فأتّمر هذا عدم قدرة الأطراف على التفاوض، وأقصى السوريين بكافة أطيافهم خارج إطار العملية السياسية، بينما تخضع الأطراف الممثلة لهم لأجندات كثيرة متباينة، وهي أوضح في جهة المعارضة.

وبحسب نتائج البحث، ارتبط فشل العملية السياسية أيضاً بأداء الأطراف المتنازعة والأدوات التي تستخدمها لإدارة النزاع والاستثمار به، فأكد المبحوثون تشابه أطراف المعارضة والنظام إذ ينتمي كلاهما إلى «فكر ما قبل ٢٠١١»^٥. ويتجلى هذا الفكر في طرح الحلول الإنتصارية الصغرية التي لا يجد فيها الطرف الآخر موضع قدم أو مصلحة، وبإمكاننا ملاحظتها في سرديّة الوفد المدعوم من النظام بأن «الحكومة تخوض حرباً ضد الإرهاب وتحاول حماية المواطنين، ولا شيء يحدث في سورية سوى ذلك»، إذ يستطيع النظام المماثلة بهذا الخطاب إلى أجل غير مسمى بينما يعمل عسكرياً في الميدان لاكتساب مواقع ونقاط أكثر قوة، تقابل ذلك من الطرف الآخر طروحات المعارضة لحلول كبرى غير واقعية مثل 'رحيل السلطة' واستسهال الحديث عن انتقال سياسي بمجرد إعادة كتابة الدستور وإجراء إنتخابات رئاسية لاحقة له بعد بضعة أشهر. ونلمح هذا الفكر الإقصائي أيضاً في تبني أطراف من المعارضة لتصورات مسبقة الصنع للحل في سورية تستند إلى أمثلة لتجارب بلدان أخرى. هذا الأداء وهذه الأدوات يدفعان السوريين الذين يهتمون بالشأن العام إلى النفور من كافة الأطراف وفقدان الثقة بها وبأهليتها^٦.

ثمة عوائق أخرى تحول دون الوصول إلى حوار فعلي إضافة لما سبق، منها على سبيل المثال التوجهات المتباينة لممثلي المعارضة والتي تغطي مساحة كبيرة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ما يحد من قدرتها على الإجماع حول أهداف محددة وتحديد أولويات متفق عليها، في الوقت الذي يتصرف فيه ممثلو النظام ككتلة واحدة مناسكة، بينما ينقسم ممثلو المجتمع المدني بين الأطراف من دون الرغبة و/أو القدرة على البحث عن المشتركات والتجسير بينها، ومن تلك العوائق ما

اعتبره بعض المبحوثين الأساس في فشل العملية السياسية مثل غياب الإرادة الدولية لإيجاد حل سياسي في سورية، حيث اعتبر هؤلاء أن السوريين لا يمتلكون الحل. فالحل لا يتوقف عند ماهية اللجنة وأداء الأطراف فيها، بل إن المسألة المعقّدة برمتها أصبحت شأنًا دوليًا وإقليمياً يتحرك بفعل ملفات عالقة بين القوى الكبرى أي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقضايا أخرى تخص مصالح القوى الإقليمية وعلى رأسها تركيا وإيران، وفي فترة سابقة بعض دول الخليج.

"طبخة سيئة لا بديل عنها"^٧

على الرغم من الإجماع على ما سبق، لم يعتبر المبحوثون لقاءات اللجنة الدستورية عملاً غير مجدٍ تماماً، بل على العكس من ذلك هم أكدوا على ضرورة وجودها واستمرارها رغم أنها ساهمت في عدم إدراك السوريين والسوريات لحقيقة موازين القوى، ودفعت إلى فقدان ثقة السوريين والسوريات بإمكانية إجترح الحل وعزوفهم عن الإهتمام بمجريات اللقاءات. لكنها تبقى لغاية اليوم 'الطبخة السيئة' التي لا يمتلك السوريون إلاها، والتي لا بديل عنها كما لم يكن لديهم بديل عن سابقتها، أي يمكن النظر إليها باعتبارها أداة موجودة لكن غير مستخدمة بـ 'الشكل الصحيح'؛ ذلك أن أي تغيير في سورية سيمر حتماً عبر الدستور، والتأسيس لأي منظومة سياسية سيكون العقد الاجتماعي فيها محورياً لا يمكن إغفاله^٨، وفي لحظة كذلك، قد تتحول اللجنة ذاتها إلى 'هيئة حكم إنتقالي' كونها تمتلك 'شرعية أصيلة' أي أنها لم تكتسب مشروعيتها من تفويض بموجب مرسوم أو قانون صادر عن سلطة ما^٩.

من بين أبرز ما ذُكر من الملامح الإيجابية للعملية السياسية الحالية أنها تمثل فرصة لتحريك «المستقع السياسي»^{١٠} فلا تتركه راکداً لئلا تزداد عفونته، ومن جهة ثانية، قد تسمح لقاءات اللجنة الدستورية في ظروف أفضل بتخفيف حدة الإستقطاب وتمايز شخصيات من بين كافة الأعضاء القابلين بمبدأ التفاوض الجدي بين النظام والمعارضة، فتشكّل نواة لمساحة مشتركة تُطرح ضمنها الموضوعات الإشكالية بجديّة والوقوف على أرضية مشتركة قد تتشكّل من الرغبة بإنهاء آلم السوريين والاتفاق على رفض التقسيم وضرورة تشميل كافة أطراف السوريين والسوريات في الحل؛ مثل تلك المساحة قد تؤسس لثقافة بديلة عن ثقافة الكراهية والخوف والإقصاء^{١١}. كما أن هذا الحوار فيما لو تم تفعيله، سيكون الإطرار لاختبار الأفكار والتنظيرات المغلوطة إلى أن تُبتدل فتُترك (مثل الطروحات الصغرية الإبتصارية لطرف واحد، وتصورات الحل غير الواقعية أو غير التشميلية، كذلك ما يتعلق بشكل الدولة والإقتصاد والامركزية الإدارية والإقتصادية، وسمات إعادة تأهيل المؤسسات، وعلاقات سورية الخارجية واستثماراتها)^{١٢}.

يعتقد المبحوثون أن عدة مؤشرات يمكن لها أن تدعم إمكانية تفعيل العملية السياسية، وأولها «حالة الاستنزاف»^{١٣} التي وصلت إليها قوى الأمر الواقع وأصبح الجميع عالقاً فيها، فالنظام لا يستطيع دخول إدلب أو المناطق الشمالية الشرقية، ولا يستطيع إنهاء حالة القلق الأمني في المنطقة الجنوبية، وفي المقابل، لا تستطيع القوى المسيطرة في الشمال تغيير موازين القوة. من جهة ثانية، إنفق المبحوثون على أن القوى المسيطرة على الجغرافية السورية ليست قوى قائمة بذاتها إنما بمساندة الحلفاء والداعمين، بالتالي، كل تغيير في تفاهات الجهات الداعمة يمكن أن ينعكس على أطراف النزاع وممثلهم في اللجنة الدستورية. ولكن هذا لا يُعتبر كافياً لتحريك العملية، بل سينطلب أيضاً قبولاً علنياً بالتفاوض من جهتي المعارضة والنظام، وعقلنة الخطاب، كأن تتخلى أطراف المعارضة عن الحل الكبرى وتستجمع نقاط قوتها في بعض الملفات التي يمكن أن تشكل أدوات للضغط على طاولة الحوار مثل ملف المعتقلين الذي أسيء استخدامه بشكل كبير سابقاً، وأن يعيد النظام التفكير في الأطر التي تسمح للمواطنين بالتحاور والتواصل.

مثلت الطروحات في هذا الجزء آراء المبحوثين حول العملية السياسية الحالية وطرق تفعيلها، لكن السؤال عن عملية سلام تشميلية يتعدى الحديث عن العملية السياسية وما يدور حولها من ظروف وديناميات سورية وإقليمية وأخرى دولية. يعرض الجزء التالي تصورات المبحوثين حول عملية سلام تشميلية وذات مغزى، وهي تصورات لا تتعلق بالضرورة بمسار عمل اللجنة الدستورية أو غيرها من الهيئات المنخرطة.

ثانياً. تصورات لعملية سلام تشميلية في السياق السوري

يمكننا عملياً تصوّر دلالات مختلفة ومتداخلة لمصطلح 'عملية سلام تشميلية'، وهي الموضوع الرئيسي لهذه الورقة، فقد توقّف المبحوثون ملياً عند ما يمكن أن تعنيه عملية سلام تشميلية في السياق السوري، وقد تُركّ لهم حرية تفكيك العبارة المجردة إلى تجليات واقعية يمكنها توصيف سلام فعلي على المستويين السياسي والاجتماعي، فتتوعد الآراء بين جزئيات وزوايا مختلفة تم تناولها لكلا المفردتين المفتاحيتين (السلام) و(الشميل)، وتناول كل منهم جانباً من مضمون سؤالنا الرئيسي الذي توزّع بدوره بين عدة محاور صغرى هي: هل يمتلك السوريون قوى سياسية مجتمعية مؤهلة لتمثيل الشارع؟ كيف يمكن للسوريين أن ينتجوا نُخباً تمثّلهم؟ وما هي الأرضية التي يجتمع فوقها السوريون، وما هي المشتركات التي يمكن أن تجمع بينهم اليوم؟ من يجب إشراكهم في الحوارات؟ (تم التوسع أكثر في هذه الجزئية في الجزء الثالث من هذه الورقة)، وأخيراً ما هي مضامين الحوار السوري-السوري التي من شأنها تحقيق سلام حقيقي وشميلي؟

في الجزئية الأولى، توقف المبحوثون عند سؤال من يمتلك الأهلية لتمثيل السوريين، عبر الخوض في آليات إنتاج القوى السياسية المجتمعية في العقود الأخيرة في سورية، إذ يرى بعض المستجيبين أن آليات تشكيل النخب في سورية لم تتبع حركتها الطبيعية، تلك المساحة التي تسمح للمواطنين باستثمار مقدراتهم وخبراتهم ومواهبهم ليتمكنوا من احتلال مكانة رفيعة في المجتمع. بل إنّ التدخل السلطوي في آليات تشكيل النخب يعتمد معايير إيديولوجية وأمنية تتلخص في درجة ولاء المواطن للسلطة، مما حرم السوريين من امتلاك قوى سياسية ومجتمعية حقيقية، فعمد النظام إلى خلق حلقات ربط مع المجتمع تعمل عمل المشابك مع فئات أو طبقات مصنّفة، وتُختزل هذه المشابك في أفراد بعينهم يمكن التحكم بهم عبر السلطة والمكتسبات (مثلاً راتب الشلّاح كان مشبك النظام مع طبقة التجار، ونجاح العطار هي المشبك مع المثقفين، وأحمد أمين كفتارو هو المشبك مع الشارع المتدين ثم خلفه محمد سعيد رمضان البوطي، وهكذا)، فيترك النظام لهؤلاء شكلاً من أشكال النفوذ لضمان مكانتهم الاجتماعية، وهم يقومون بدورهم بحماية مصالح النظام والمدافعة عنه، أي أن شرعية هذه القوى كانت من النظام وليس من المجتمع، وانقلب دورها بحيث راحت تمثّل السلطة أمام المجتمع لا العكس. وعلى الرغم من تراجع دور هؤلاء بعد العام ٢٠٠٠، إلا أن بدائل هذه الآليات لم تختلف فكانت مُسقطه أيضاً على السوريين من السلطة. ولهذا السبب، نفتقد اليوم لقوى حقيقية^٤ يثق بها المجتمع، فلا وجود «لمثقفين حقيقيين» وليس لدينا القدرة على صناعتهم، وهذا ما أنتج فقدان الثقة بالنخبة السياسية من الطرفين، وهنا تكمن الحاجة إلى بناء مجتمع سياسي جديد يقوم بربط «عمومية الشارع» مع «عمومية السياسة السورية» ويعيد تعبئة السوريين واستعادة علاقتهم بالسياسة والشأن العام^{١٠}.

تطرق آخرون عند سؤالهم عن عملية سلام تشميلية، إلى آلية بديلة لإنتاج نخب باستطاعتها تمثيل السوريين، وتمحور النقاش حول فردانية هذا الفعل وعفويته، بهدف تشكيل شبكات مجتمعية تمثيلية ذات قاعدة إجتماعية. وبحسب رأيهم، أياً كان التغيير المنشود، ومن أجل تبني هذا التغيير، سيحتاج المجتمع لنضوج مجموعة ظروف تمكّنه من اقتراح التغيير ورسم طريقه، والسبيل الأمثل لتأمين هذه الظروف هو الفعل الفردي بدايةً «أي أن يقوم كل فرد بدق وتدّه في بيئته الاجتماعية أو مجاله أو محيطه أو في حرفته»، وأن تُترك لهذه الأوتاد إمكانية الإتصال ببعضها لاحقاً لتشكل شبكة تسمح للناس بالتعلق بها، وتؤمن هذه الشبكة حاجة أو خدمة مجتمعية حقيقية تدفع المواطنين للتمسك بها وحماية مكتسباتها. هذا النضج سيحتاج أن يأخذ وقته، ولكن في كل الإحتمالات، يجب أن يكون عفوباً، خاصة وأن السوريين قد تشبثوا في مجتمعات خارج سورية وداخلها، وقد نشأت كيانات ومنظمات وجمعيات يمكن التشبيك معها من خلال أنشطة عابرة للحدود. فالسلام التشميلي المطلوب يجب أن يقوده الفرد السوري العادي عبر إنتاج ممثليه لنصل إلى تغيير مجتمعي بالدرجة الأولى من خلال تغيير المنهجية والفكر إلى فكر تجسيري يمكن السوريين من ربط بعضهم ببعض، كمثّل فكرة لجان التنسيق المحلية في بدايات الثورة السورية التي تمثل «فكر ما بعد ٢٠١١»^{١١}.

في المقابل، يرى بعض المستجيبين للبحث أن تلك النخب موجودة فعلياً ويمكن البناء عليها باعتبارها روافع لعملية سلام تشميلي إذ تمتلك مكانة إجتماعية فعلية، وهؤلاء هم الأفراد غير المستقطبين، والذين يمتلكون ثقافة تعددية، والمؤمنون بالتنوع وحق المعتقد بغض النظر عن هويتهم أو رأيهم أو دينهم.^{١٧} ولكن يتفق أصحاب هذا الرأي أيضاً على أن تراطبت هذه القوى وتشكيلها لشبكات الحماية يجب أن يكون عفويًا و/أو إراديًا، فقد حاولت منظمات المجتمع المدني كثيراً خلق مثل هذه الروابط، وقامت مؤسسات الأمم المتحدة بعدد من المحاولات للتشبيك، فكانت في معظمها محاولات مفتعلة غير حقيقية لأنها «لم تنشأ من القاع، ولم تنضج بشكل فطري»^{١٨} وبات من الطبيعي أن نصل إلى النتيجة التالية وهي أن السوريين لم يستطيعوا تكوين مجتمع مدني بمعنى كتلة ضاغطة، دون أن ننفي وجود بعض التجارب القليلة الناجحة التي أطرتها مبادرات الأفراد أحياناً ومبادرات منظمات المجتمع المدني أحياناً أخرى.

من زاوية مختلفة، فنجد بعض المبحوثين التشميل، وبرأيهم، لا يمكن أن تكون العملية شمولية إن لم يسع السوريين أولاً إلى تشميلي أنفسهم، والتحدي هنا هو «أن نخلق نحن المساحة، أي ألا ننتظر الأطر الدولية لتشملنا»^{١٩}، وإن توفر الإطار الدولي، علينا أن نبحث عن غير المُشركين ونقصدهم بغية إشراكهم، وبالتالي، فإن التشميل يتضمن رسم خارطة للمجتمع عند خلق هذه المساحة والتفكير في كل من يجب إشراكه، والمقصودون هنا هم السوريون بكافة أطيافهم وألوان اختلافهم، مع التركيز بشكل أكبر على تسمية كافة المكونات المذهبية والقومية، وأيضاً فئات ذات أهمية خاصة كالشباب والنساء.^{٢٠}

في مرحلة تالية لإيجاد مساحة للقاء، بحسب آراء المستجيبين، سيواجه السوريون تحدياً آخر يتمثل في قبول الآخر «بشكل حقيقي»^{٢١}، أي القبول بالآخر على مستوى المضمون والأفكار، ولهذا الغرض، وفي هذه المرحلة، لا يمكن تصور إجتماع السوريين على قضايا خلافية وتنظيرية مثل «المواطنة المتساوية» أو «علمانية الدولة» بل في واقع معقد، يمكن لعناوين أبسط وأكثر وضوحاً أن تبني القبول بالآخر مثل «رفض التقسيم والعزم على إنهاء آلام السوريين»^{٢٢}. فبحسب المبحوثين، يتفق السوريون اليوم على كره التقسيم والرغبة بالخروج من حالة الذل عبر أي مخرج للعيش في سورية آمنة، هذه الهومو الأساسية التي يجتمع حولها السوريون يمكنها أن تضع اللبنة الأولى في رسم الهوية الوطنية، «فإن لم تبين فكرة الوطنية على الفلسفة والفكر، يمكنها أن تُبتكر وتبنى على الألم والعزم على إنهاء هذا الألم»^{٢٣}. فالحاجات الإنسانية الأساسية والنفور من فكرة التقسيم يشكّلان عنواناً عريضاً يوحد السوريين وتقع خلفه مجموعة كبيرة من التقاطعات والمشتريات الإنسانية المادية منها والعاطفية والفكرية.

تساعد عناوين بسيطة كهذه في «استنهاض ضمائر السوريين ودفعهم للتفكير»^{٢٤}، لذا، سيحتاج القبول بالآخر أيضاً إلى «خطابٍ سياسي أخلاقي بالدرجة الأولى، لأن السياسة لا يمكن أن تنفصل عن الأخلاق في فترات الأزمات والكوارث»^{٢٥}، أي تبرز الحاجة هنا إلى «خطابٍ سليم من منبر سليم»^{٢٦}، لا حاجة إلى توافق كلي حوله إذ لا وجود لمجتمع متوافق تماماً في ثقافته السياسية، خاصة إذا كان هذا المجتمع منهكاً ومفككاً ومتشعباً بالسموم الطائفية. فالحاجة الأبرز هنا هي لأرضية مفهومة ومبسطة تمكّن السوريين من التمازج والتعرف إلى بعضهم البعض، كخطوة في طريق تشكيل هوية جامعة، وتمهّد لبناء حوارات بطرق مختلفة ومبتكرة (مثلاً بين مناطق النظام والمناطق الشمالية الشرقية والغربية، بين محافظات الجنوب السويدي ودرعا، بين أطياف المعارضة والكردي، بين السوريين في الداخل والخارج)^{٢٧}، واستقطاب كوادٍ سياسية شابة من السوريين الموجودين في المهجر منذ أكثر من عشر سنوات يكون لديهم المقدرة والإمكانية والجلد للاتصال مع كوادٍ سياسية داخل سورية وداخل النظام السوري لخلق بديل يستطيع إنقاذ ما تبقى من سورية^{٢٨}.

وفي استخدام دلالي مختلف، ذهب المبحوثون إلى تفكيك مضامين «السلام» المرجو ومحدداته، ومن هذه الزاوية، يحوز سؤال الهوية والعقد الإجتماعي الإهتمام الأكبر بين القضايا التي تتطلب الإنفاق عليها لتحديد ماهية هذا السلام وعمقه واستدامته، إذ أكد المبحوثون على أهمية وجود سلام يمنع تكرار ما حدث، ولهذا الغرض، تُرفض كل الهويات العنصرية التي تُنكر وجود الاختلاف ولا تعترف بالتنوع القومي والإثني في سورية، لأنّ هكذا تصورات تُبنى على التفرقة.

«تتشدد الحكومة السورية اليوم في مسألة عروبة سورية وإنكار بقية المكونات - وللأسف، لا يقابل هذا التشدد إعترافاً من بعض المعارضين لعدة أسباب متذرّعين بأنها ليست المعركة ذات الأولوية - وسوف يؤدي هذا عاجلاً أم آجلاً إلى نتيجة دموية كارثية حتماً بسبب تكريس الكراهية والخوف»^{٢٩}

لذلك، يحتاج السوريون إلى توظيف هذا التنوع - من دون زيف الشعاراتية الفارغة - بهدف إيقاف حالة الصراع المستمرة والاتفاق على هوية سورية جامعة تقدر الإنسانية وتحترم حقوق الإنسان وتتنظر للآخر على أنه إنسان لا خصم. يتبع ذلك شرعة هذا الطرح بدستور جديد يعترف بالهويات الثقافية ويكفل عدم تعارض قوانين الدولة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن تقف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان والعقائد والقوميات، الأمر الذي سوف يساعد في عدم وصاية الدولة على الأديان ويمنع تسييس الدين أو تدين السياسة.^{٣٠}

تشكّل المناظير السابقة مجموعة متكاملة من الظروف المطلوب توفرها لإيجاد بيئة مناسبة ترعى عملية سلام تشميلية ذات مغزى، فمنها ما يساهم في إعادة إنتاج قوى مجتمعية حقيقية، ومنها ما يسعى إلى خلق مساحة للتلافي، وبعضها الآخر يُنَاط به رسم خارطة المجتمع وتشميل كافة أطرافه، لتهيئة الأرضية للتعرف على الآخر وقبوله، وللخوض في المشتركات الهشّة المتبقية بين السوريين. هذا ما يراه المبحوثون على أنه عملية سلام تشميلية وذات معنى، فهي بذلك تكتسب بعداً جذرياً باعتبارها عملية تعافٍ حقيقي على المدى الطويل تتطلب مراعاة الكثير من العمل والتعلم من الأخطاء لسنوات طويلة، وتتضمّن مثلاً النظر في البرامج التعليمية وترسيخ قيم السلام عبر المناهج المدرسية.

لكن من جهة ثانية، واقعيّاً وعملياً، رأى بعض المبحوثين أن هذا المسار الطويل والشاق لا يمكن الانطلاق فيه من دون عزل القوى المؤثرة وكفّ تأثيرها عبر وقف كل الأعمال العدائية وتعطيل التجييش الإعلامي وخطاب الكراهية. من دون ذلك، ستبقى للجهات الخارجية الراعية للأطراف المتنازعة اليد الطولى في أي تغيير، وسيبقى السوريون خارج عملية السلام دون أن يكون لهم فيها أي دور فعلي. وهو الأمر الذي يفنّس أن يستمرّ البعض التعويل على توافق دولي يسرّع العملية وبمهد الطريق للجهود السوري-السوري المطلوب، كأن «يتوافق ثلاثي مسار أستانا (روسيا وإيران وتركيا) مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، مع التنويه إلى أن مثل هكذا صفقات دولية لا يجب أن تلغى ضرورة الحوار السوري-السوري ضمن بيئة مناسبة»^{٣١}.

إستعرض هذا الجزء سمات عملية سلام تشميلية في السياق السوري ورؤى لإرسائه، وسنعرض في الجزء التالي تصوّرات المبحوثين حول المشاركة والإدماج الفعليين.

ثالثاً. المشاركة والإدماج الفعاليان في إطار عملية سلام تشميلية

قسّم معظمُ المبحوثين سؤال المشاركة والإدماج الفعاليين إلى ثلاثة محاور غير متباينة تماماً، لا بل تتضافر لتقديم تصوّر العينة المبحوثة حول الأوجه المختلفة للموضوع المطروح. كان أولها المحور الذي تناول فرص ردم الهوة بين السوريين على أطراف النزاع السياسي وأطراف الشتات الجغرافي، وتطرّق محوراً الثاني إلى بعض المؤشرات أو الشروط التقنية التي يستدل منها على إمكانية تحقيق المشاركة والإدماج الفعاليين، بينما ارتبط ثالثها بتوصيف الآلية التي يمكن أن يتحقّق عبرها.

أولاً ولجهة موقف السوريين من الشروع التي أسست للنزاع، ثم أوقد لها بدورها فعمّقتها وحفّز بعضها الآخر بفعل محكات الإنقسام والتشظي، وبحسب معرفة المبحوثين في الواقع السوري، فإن إمكانية إدماج كل السوريين في عملية سلام تشميلية متوفرة نظرياً، إذ «ليس في سورية من هو غير قابل للإدماج في عملية سلام تشميلية»^{٣٢}، ويستدل المبحوثون على هذه إمكانية من ملاحظة أن حدة الإنقسام أخذت في التراجع، فقد تشابهت الظروف المعيشية القاسية إلى حد ما، ولم تعد مظاهر التشظي والقطيعة الوجدانية تتكرر في الآونة الأخيرة، بل إن مشتركات بسيطة كمواجهة شتاء قاس أو أي عوامل إنهاك أو ضعف صارت تساهم في تقريب الناس من بعضهم البعض. إن لهذه المشتركات 'البسيطة والحقيقية' أثراً كبيراً في نفوس السوريين: فمراكمه هذه المشتركات بين جميع السوريين تتحول إلى عوامل تخفّف من الإنقسام بينهم، حتى ولو اجتمع السوريون من كل الجغرافيا السورية حول «مقال أنثروبولوجي عن المكحوس»^{٣٣}.

من زاوية أخرى، طرح المبحوثون مجموعة من الشروط التقنية والمعرفية باعتبارها ركائز أو أدوات لا غنى عنها لتحقيق المشاركة والإدماج الفعاليين، أبرزها:

- فرص متساوية: لا يمكن للمشاركة الحقيقية أن تكون شعوراً، بل هي معايير يجب أن تراعى وتُلَبّى، بحيث يمتلك كل الأشخاص فرصة متساوية للمشاركة رغم اختلافاتهم المتعددة على المستوى السياسي أو العمري أو الجنسي أو الإقتصادي أو الصحي.^{٣٤}
- ظرف سليم وخطاب سليم: أي أن تصدر فكرة معينة أو قيمة ما عن منبر صحيح وضمن خطاب صحيح حتى تكون قابلة للوصول والإبلاغ وتحقيق التواصل، لأن «السوريين ليسوا مستعدين للتغيير فحسب، بل هم يترقبونه»^{٣٥}.
- مشاركة المعلومات: حتى بوجود القنوات والمنابر ومساحات العمل، يتطلب تفعيل هذه المشاركة الوصول للمعلومات، وأن يمتلك السوريون المعلومات التي تخولهم الإنخراط والمساهمة بصنع القرارات بطريقة فعالة، فالوصول للمعلومات هو «حجر الأساس للمشاركة»^{٣٦}.
- حملة الرسائل: وهم أفراد يمتلكون ثقافة تعددية ويكونون غير قابلين للاستقطاب: أي الإعتماد على الأفراد الذين يؤمنون بحق كل المواطنين في المشاركة الفعلية، بهدف المساعدة في جعل عملية السلام أكثر شمولية، إذ تبرز الحاجة إلى هؤلاء لتوصيل هذه الأفكار إلى الشرائح المختلفة. فالنخبة التي يحتاجها السوريون اليوم هم مجموعة من ' المترجمين ' الذين يستطيعون ترجمة الخطاب السياسي إلى خطاب قابل للفهم بالنسبة إلى السوري العادي (وهو المواطن غير المؤدلج)، وترجمة حاجة السوري العادي إلى خطاب سياسي.^{٣٧}
- مشروعية التمثيل: أن يكون تمثيل السوريين قاعدياً بحيث يمثّل المجتمع لا القوى المهيمنة عليه، لأن المشروعية الوحيدة التي يمكن للسوريين إستخدامها والضغط بها هي شرعية أصواتهم في الساحات، وهذا يحتاج إلى مبادرة أخلاقية تعيد السياسة إلى السوريين وتستقوي بهم وتعيد بناء الثقة بينهم وتعيد النقاش السياسي إلى الساحة. بعد هكذا مبادرة، ستقوم الشرعية على نزول السوريين إلى الشارع لتأييد هذه المبادرة، وعندئذ سيعيد هذا المسار شعور الفرد بذاته وأهميته وبأنه قادر على التفكير من دون وصاية وعلى حل قضاياها. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الشرعية هذا لا يهدف إلى تقاسم السلطة بقدر ما يهدف إلى التصالح مع مفهوم السلطة بحد ذاته.^{٣٨}
- ألا يكون تمثيل بعض الفئات شكلياً: وبشكل خاص تمثيل فئات النساء والشباب على تتوعهم القومي والديني، للاستفادة من قدرات الشباب وإشراكهم في العديد من الجوانب، كوجود ممثّلين عن الشباب قادرين على أن يكونوا بدائل لإجراء حوارات داخلية وخارجية على المستوى العسكري والسياسي والإداراتي، فيكون لهم بذلك دور فاعل في مستقبل سورية.^{٣٩}

أما عن آلية تحقيق الإشراف الفعلي، فيعتقد جزء من المبحوثين أن المشاركة الفعلية يمكن أن تتحقق من خلال تراكم أربع ركائز (بينها المجتمع المدني ويرعى سيرورتها)، هي: أولاً التمثيلية، أي أن يحوز الممثل على السلطة والصلاحية للقيام بعدة أعمال استناداً إلى اتفاق مع الناخب. وثانياً: القدرة على خلق مساحات للحوار، أي ألا يكتفي نشطاء المجتمع المدني ومؤسساته في الظهور في المشهد، بل أن يدفعوا التحوار قديماً في هذا المشهد. أما الركيزة الثالثة فهي الخدمة التي يمكن تقديمها للمجتمع، وإلى أي حد يستفيد المجتمع من الفعالية المدنية ويرتبط بها، وأي خدمة حقيقية ينتظرها من الفعالية المدنية. أما الركيزة الرابعة والتي تشكل حصيلة الثلاث الأولى فهي تشكيل وعي جماعي يستطيع حماية الأفراد من الدولة وفي نفس الوقت بناء الجسور بين الفرد والدولة، «وهي المساحة التي تحدث عنها غرامشي»^٤.

قدّم هذا الجزء من البحث لتصورات المبحوثين حول فرص ردم الهوة بين السوريين على أطراف النزاع السياسي وأطراف الشتات الجغرافي، والمؤشرات أو الشروط التقنية التي يستدل منها على إمكانية تحقيق المشاركة والإدماج الفعاليين، وكذلك الآلية التي يمكن أن يتحققا عبرها. وسيتناول الجزء الرابع المؤشرات التي تزيد ثقة المبحوثين في أي عملية سلام في السياق السوري.

رابعاً. دوافع الثقة بعملية السلام

سوف يثق المبحوثون أكثر في أي عملية سلام في السياق السوري إن توافقت بمؤشرات محددة. وهذه الأخيرة تشكل مجموعة مروحة واسعة من العوامل والسمات، يتعلق بعضها بتوفر أدوات معينة للحل السياسي وآلياته والأدوار المنوطة بالأطراف المتنازعة. وبعضها الآخر يفترض مضامين معينة لعملية السلام وموضوعاتها ومخرجاتها كي تحوز على ثقة العينة المبحوثة.

من بين أبرز العوامل المرتبطة بأدوار الأطراف المتنازعة والجهات الدولية الراحية وآليات بناء السلام، أربعة أساسية هي:

- خطوات أولى مطلوبة من الطرف الأقوى: يرى المبحوثون أن هنالك الكثير من الخطوات أو الإجراءات التي من شأنها بناء الثقة بعملية السلام، لكن الخطوة الأولى يفترض تقديمها من الطرف الأقوى، أي الحكومة السورية التي استعادت السيطرة على معظم الأراضي السورية، وهنالك الكثير من الأمثلة الممكن إدراجها تحت هذه الخطوة مثل: موضوع الحريات العامة والخاصة، مساحة الحرية للمجتمع المدني والمؤسسات المدنية والخاصة، إيقاف العمليات العسكرية، إيقاف الضخ الإعلامي التحريضي ضد الآخر وتبني خطاب عقلاي، وغير ذلك من المسائل التي تمس حاجة المجتمع إلى التعافي. وهذه خطوات ممكنة لأنها لا ترتبط بأي سياق إقليمي أو دولي، لكنها تحتاج إلى جهد سوري-سوري. مثل تلك الخطوات بإمكانها التأسيس لعملية طويلة من التفاهم والتعاطف لهدم الجدار بين السوريين.^{٤١}
- إجتماع أطراف المعارضة على مجموعة مطالب واقعية، وذات أولويات علنية وواضحة، واعتماد آلية خطوة مقابل خطوة، إذ يرى المبحوثون ضرورة حقيقية لعقلنة الخطاب المعارض، وعلى أطراف المعارضة أن تحشد نقاط قوتها التي يمكن أن تشكل ضغطاً حقيقياً على طاولة الحوار (مثل ملف المعتقلين، وقف التعذيب في السجون، طرح إصلاح القطاع الأمني على مراحل بدلاً من مطلب إعادة هيكلة كاملة للقطاع تتضمن محاسبة رؤساء الأفرع الأمنية، إلخ). فينتج عن هذه اللقاءات إتفاق الأطراف المعارضة على مجموعة من المطالب الممكن تحقيقها على المدى القريب، وإمكانية أن تعرض في مقابلها تنازلاً ما عن أحد السقوف التي تمسكت بها طوال العقد الماضي. ولأن أطراف المعارضة -بحسب المبحوثين- ما زالت تعتمد خطاب المزايدة، فكل المطالب أولوية وكلها يجب أن تتحقق الآن ودفعة واحدة، هذا ما اعتبره المبحوثون فجوة واضحة في التصور السياسي للحل، وهذا ينطبق على بيان الدوحة^{٤٢} الذي تضمن «رؤى من دون مشروع والخطاب القديم ذاته وتوصيات مسبقة الصنع، والاستمرار في البحث في الإشكاليات بدلاً من طرح الرؤى المشتركة والمصالحة ووضع خطة لإيجاد بدائل»^{٤٣}.
- السماح لأطراف المعارضة بالتواصل مع السوريين عبر قنوات إتصال علنية وعمومية، وخلق حلقات ربط معهم في الداخل لتعزيز الشرعية وكسر إحتكار النظام للشوارع السوري. ما يسمح باستعادة توازن القوى سياسياً من حيث الشرعية وأيضاً من حيث التأثير الإجتماعي المفقود للأطراف المعارضة وتبلور رؤى هذه الأخيرة لأجل السوريين. فمن المؤكد -بحسب المبحوثين- أن النظام لا يمتلك لوحده القدرة على بناء عملية سلام حتى ولو استعاد السيطرة على كل الجغرافيا السورية.
- أن ترعى العملية أطراف ضامنة مثل روسيا وأمريكا، تعبيراً عن جدية المجتمع الدولي في الدفع بالحل السياسي قدماً وليس لغرض أي أجندات أو موضوعات على جداول أعمال، لا سيما وأن هذه الجهات الدولية تنظر اليوم إلى مصالحها في سورية أولاً، وفي نفس الوقت، هي تمتلك إلى حد ما قدرة التأثير على التفاوض والضغط على الأطراف للالتزام بالإتفاقات.^{٤٤}
- وقد تزداد الثقة بعملية السلام إن استطاع السوريون تشكيل كتلة وازنة من المواطنين الراضين لكافة الأطراف المنخرطة في العملية، لصالح إعلاء فكرة الوطنية والمطالبة بإيقاف آلام السوريين.^{٤٥}

ومن جهة أخرى، ارتبطت بعض عوامل الثقة بمضامين معينة لعملية السلام وموضوعاتها ومخرجاتها، وأبرزها:

- حضور سؤال الهوية والإعتراف بالتنوع: لم يعد مقبولاً، وفق بعض المبحوثين، إنكار التنوع الثقافي وعدم الإعتراف بحالة الزيف التي عاشها السوريون، كما لم يعد مقبولاً إختزال التنوع العرقي والديني بهوية تأهيدية^{٤٦} مهمة، بل يجب

إستثمار الهوية السورية لخلق حالة إجتماعية وعيش مشترك، بغية بناء الثقة والتعايش السلمي، إذ يمكن التعبير عن هذا التنوع بشكل طبيعي، مثلما يحدث في الدول الديمقراطية على المستوى المدني لكن ليس السياسي، إذ «لا مجال للتجزئة على المستوى السياسي الذي يتجلى فيه التوافق والالتفاف حول بناء الدولة»^{٤٧}.

- علانية الأصوات المطالبة بالسلام: يعتقد بعض المبحوثين أن شعور الإدماج الحقيقي في أي عملية سلام سوف يتمظهر عندما نتمكن من الحديث عن السلام علناً ومن دون خوف، أي أن تكون أصوات الداعين إلى السلام عالية وعلنية، لكي نستطيع مراكمة التشبيك والتنسيق والقيام بعمل منهجي واستراتيجي للدفع بعملية السلام قدماً.^{٤٨}
- في رأي قريب من النقطة السابقة، أكد المبحوثون على أهمية أن يحظى المجتمع المدني بدور إعتباري ومساحة فعل، ليستطيع من خلال هذه الأخيرة إعادة تنظيم نفسه والعمل على خلق توازن ضمن المجتمع عبر إزالة العوائق، وفتح حوارات سياسية، والدفع بثقافة حقوق الإنسان كمفهوم نابغ من تراكم الحضارات الإنسانية (وليس كمفهوم غربي مُسقط على المجتمع)، ولأن من أهم ما يعزز الثقة في عملية السلام المشاركة في المسارات والنقاشات المفتوحة والمتاحة على المنصات للتفاعل معها ضمن معايير واضحة، هذا أيضاً يراكم الثقة بالعاملين في الميدان، وهذا ما يعزز شرعية المسار السياسي المستمدة من أصوات المواطنين في الساحات، ومثل تلك الحوارات هي التي تخرج المواطنين من دائرة الهموم اليومية وتعيدهم إلى التفكير بقضاياهم وتحفزهم على المشاركة وعلى معرفة الآخر، مما يلغي الأفكار المسبقة الصنع، ويرفع الوعي بذاتهم وبأهمية أصواتهم في الساحات وتأثيرها على هذا المسار، إن هذه الشرعية تساعد أيضاً على التصالح مع مفهوم السلطة وتمييزها عن التسلسل، مما يعزز رأس المال الإجتماعي ويسرع من عجلة الديمقراطية عبر تجسير العلاقات بين شرائح المجتمع كافة ودفع الفرد للتفكير بمصالح الآخر.^{٤٩}
- وما يزيد الثقة بعملية السلام أن نرى كسراً لحدّة الإصطفافات بين الأطراف وإعادة التفاف حول الأفكار، فقد اتفق المبحوثون على أهمية تفكيك التكتلات المشاركة في العملية السياسية، والانتقال من كتل مستقطبة ومتناحرة إلى كتل تصطف حول موضوعات معينة، فيكون الإلتفاف حول الفكرة وليس حول الأشخاص، كأن يقوم العلمانيون من كل طرف بتجميع أصواتهم حول فكرة.^{٥٠}
- خطاب سياسي أخلاقي جامع وتعددي وغير تأحيدي: أكد معظم المبحوثين على أهمية الخطاب ونوعيته في تكوين فضاء سياسي يستطيع إحتواء طروحات جريئة مختلفة عن طروحات الخطابات السابقة الصادرة عن الأطراف، فطرح البدائل يعيد الأمل للسوريين سواء في المخيمات أو المعتقلات أو الشتات أو البيوت داخل سورية على حد سواء.^{٥١}

قدّم هذا الجزء لمروحة واسعة من المؤشرات والعوامل التي تساعد على زيادة الثقة بعملية السلام، وسيطرح الجزء التالي أدوار المجتمع المدني بشكل مفصّل، وقد تمت الإشارة بإقتضاب إلى بعض هذه الأدوار في الأجزاء السابقة من الورقة البحثية.

خامساً. أدوار المجتمع المدني

أ. حول واقع المجتمع المدني السوري اليوم والعملية السياسية:

يرى المبحوثون أنه لا يمكننا القول اليوم إنَّ في سورية مجتمعاً مدنياً بمفهوم يشمل سورية كلها، إنما هناك بعض التجارب الناجحة التي شكلت حركة رأي عام وحركة نقاشات، ومكَّنت العديد من النساء والشباب، وخرجت بأوراق وتصورات، وهي نفسها تمكَّنت على المستوى الداخلي وتطورت وحاولت خلق فضاء عمومي يخوض ضمنه الشباب العديد من النقاشات^{٥٢}. لكن وفي ظل مجتمع مدني سوري حديث العهد وقليل الخبرة وخاضع لسلطة التمويل ولضغوط البلدان التي ينشط فيها، بالإضافة إلى كونه لا يمتلك قاعدة شعبية ويتألف معظمه من مؤسسات نشأت بسبب الظروف وتعتمد في تمويلها على الخارج بشكل أساسي، تنتفي القدرة على خلق تحالفات توثي ثمارها، ذلك لأنه في مرحلة التعلم في سياق معقد ومتغير بشكل مستمر^{٥٣}.

إن فرص تطور هذا المجتمع كحراك مدني هي ضئيلة جداً، إذ لا يمكن لأي حراك مدني أن يتطور في داخل سورية، ليس فقط بسبب تصرف السلطة والعنف المضاد في مناطق الشمال والجنوب، بل أيضاً بسبب الاختلاف القيمي والإنساني بين المجتمع المدني حالياً وبقية الأطراف المتنازعة في العملية السياسية، هذا ما يؤخذ أيضاً على المجتمع المدني السوري، برأي بعض المبحوثين، فقد حاول المجتمع المدني الدفع بثقافة حقوق الإنسان بعيداً عن المصالح الشخصية التي تلهث وراءها الأطراف المشاركة في العملية السياسية، فاعتُبرَ رافضاً لهذه الأطراف ومتشدداً في موقفه، ولم يندمج في العملية السياسية، بل بقي يتحدّث بشكل مثالي طوباوي وينادي بالسلمية والعدالة ولكن من دون طرح حلول^{٥٤}.

"نحن لا نعرف كيف يمكن أن نتحدث مع المجتمع، بل نستخدم خطابات نخوية متعالية، لذلك لا نمتلك قوى إجتماعية"^{٥٥}.

يفتقر المجتمع المدني السوري، بحسب نتائج البحث، إلى نخب قادرة على تشكيل مجتمع سياسي غير منقسم، مما يصعب تشكيل كتلة جماعية تمثل المجتمع المدني بصوت أعلى وتأثير أكبر يشكّلان ضغطاً لنحويل مسار العملية السياسية. ومع ما يواجهه من عوائق في سورية، تحول المجتمع المدني إلى ظاهرة صوتية لا يمتلك وجوداً على الأرض ودون أثر إقتصادي منتج على الناتج المحلي، وطبعاً دون صلاحيات تنظيم في مناطق النظام أو المناطق الأخرى، بذلك «لم يستطع السوريون تكوين مجتمع مدني بمعنى كتلة ضاغطة، بل منظمات مجتمع مدني لا تقدم أي قيمة مضافة على مال المانحين، ولا تمارس وزناً سياسياً على طاولة الحوار، بل هي غير قادرة على خلق قوى إجتماعية داخلية بسبب استخدام خطابات فارغة نخوية»^{٥٦}.

ب. تصور لأدوار المجتمع المدني:

وبشأن تصور المبحوثين لدور المجتمع المدني في العملية السياسية، فإنَّ المجتمع المدني هو الوحيد القادر على المديين المتوسط والبعيد أن يساهم في تمثين النسيج المجتمعي في سورية^{٥٧}. حيث أنَّ أهمية هذا الفضاء لا تتعلق فقط بنوعية النقاشات ومضمونها، بل بفكرة النقاش بحد ذاتها بين الأفراد، وبعملية خلق روابط تجسيرية لا علاقة لها بكل ما هو عسبوي، علاقات تمهد لابنتكار وطن وهوية وطنية «بالمعنى الحديث»^{٥٨}. هذا الجهد يدعم أيضاً فكرة الأوتاد التي تُدق فريداً وتتصل ببعضها بشكل عفوي لتشكيل شبكة حماية مجتمعية يتعلق الناس بها (كفكرة وليست كاتنماء أو تنظيم)^{٥٩}.

لذا، يعوّل المبحوثون اليوم على منظمات المجتمع المدني للعمل على تخفيف التشنج والشحن بين السوريين في الداخل والخارج، والمساهمة في دحض خطاب التخوين، وبناء فضاء عمومي لنشر الأفكار التي تعيد بناء الثقة بين السوريين، وبين السوريين والسياسة بالعموم، ونزع فتيل الصراع المفضي إلى توترات مستمرة، وإشراك الأفراد في المسؤولية المجتمعية،

وإعادة تنظيم المجتمع. فلا بد من إعطاء المجتمع المدني دوراً إعتبارياً من منطلق خلق التوازن ضمن المجتمع والعمل على تهيئة وتمكين وربط ممثلين شباب قادرين على أن يكونوا بدائل على المستوى العسكري والسياسي والإداري وعلى مستوى كل أشكال الإدارة المتعلقة بالدولة لتكون العملية نافعة ومفيدة تتخللها حوارات داخلية وخارجية. وفي حال رغب المجتمع المدني بالمساهمة بدور سياسي، فيعول عليه في إنتاج نخبة من 'المترجمين' ليقوموا بترجمة خطاب السوري العادي إلى خطاب سياسي وبالعكس، للمساهمة في بناء الفضاء العمومي وتفعيله وتنظيمه، والخروج برأسمال مجتمعي قادر على تحريك عجلة الديمقراطية.^٦

كانت تلك أبرز ملامح الرأي حول تقييم دور المجتمع المدني السوري، ويعرض الجزء السادس رأي عينة المبحوثين في دور السوريين المتواجدين في بلدان الشتات في عملية السلام التشميلية.

سادساً. دور السوريين في الداخل والسوريين في الشتات

أكد المبحوثون على ضرورة فتح حوارات بين السوريين في سورية والسوريين في الشتات، وبين السوريين من جهة وبين ممثلي الأطراف المتحاربة بهدف الحد من الإستقطابات والضغط على تلك الأطراف لدفعهم للاتفاق على ما يحقق مصالح السوريين والسوريات، وإيقاف الضخ الإعلامي التجيشي المعرّق بين السوريين. مع ملاحظة المبحوثين أن الفوارق بين السوريين في الداخل وفي الخارج بدأت تتضاءل، واليوم «أصبحنا نشهد نوعاً من لغة التفهم والتعاطف وتلاحظ أنّ لغة التشفي والشماتة بين السوريين قد أصبحت أقل رواجاً مما كانت عليه في سنوات مضت»^{٦١}.

"عملية التعافي يجب أن تتم في الداخل من دون أن تقصي من هم في الخارج"^{٦٢}

يرى بعض المبحوثين أنه، وعلى مستوى الخطاب السياسي، لا يمكن صياغة خطاب للسوريين في الداخل وآخر للسوريين في الخارج، إنما يجب إسناد أدوار لكل فرد في موقعه، فيعمل كل فرد بحسب استطاعته، بعيداً عن الخطابات والمساغى لخلق شرح.

"تقع على عاتق السوريين في أوروبا وأمريكا مسؤولية أكبر في بناء السلام، لأنهم الحامل للتغيير، أما السوريون في الداخل فهم العامل الأساسي للتغيير. لذا، يجب على السوريين في الشتات أن يعوا أكثر بأنهم لم يعودوا العامل الأساسي في التغيير بل أصبحوا حامليه، وعليهم تقدير صمود أهلهم ودعم وجودهم."^{٦٣}

وعن ماهية الدور المحتمل للسوريين خارج سورية، فقد عبّر معظم المبحوثين عن اعتقادهم بأن الدور الأساسي يقع على عاتق هؤلاء، لا سيما أنهم يحظون بمساحة تحرك أوسع ووصول أسهل للموارد، وهم أيضاً «من خسروا البلد وأحلامهم التي كانت ستبنيها، وهم ما زالوا يبحثون عن الوطن والهوية وأسلوب الحياة الملائم، خاصة وأن أكثر هؤلاء هم من الشباب في قمة عطائهم وقدرتهم»^{٦٤}. وأوضح مشاركان أن:

"العشرات من السوريين في الخارج قد أصبحوا كوادراً أكاديمية في الجامعات الأوروبية، ولديهم القدرة والإمكانيات التي تساعد على التدخل في المفاوضات، ولديهم حلول مبتكرة خارجة عن المألوف، لكن ليس لديهم الفرصة لطرح هذه الأفكار أو منصات مناسبة، هم بإمكانهم إزاحة وجوه المعارضة وخلق كوادراً سياسية شابة"^{٦٥}

"يمكن لسوريي الخارج أن يشكّلوا نواة أو مجموعة قوى في الدول التي يسكنونها ليقدموا شيئاً لسورية في اللحظة الملائمة، لكن من دون تنظيم لأن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن ينتظموا في مؤسسات أو كيانات، كون التنظيم المطلوب هو فقط الإنفاق على الفكرة"^{٦٦}

في المقابل، ينظر بعض المبحوثين إلى هذه المسألة بعين مختلفة، إذ يعتقدون أن هناك صعوبة بالغة في الاعتماد على السوريين في الشتات، فإن كان لهم دور فهو غير أساسي في المشهد.

"ستمع من ذلك مجموعة عواتق، وأولها ظاهرة طبيعية يواجهها كل من يسافر عندما يحتفظ بصورة (نسخة) عن البلد والواقع الذي تركه في ذهنه، ولم ير الواقع وهو بتغير. من جهة ثانية، سيؤثر اختلاف تجارب السوريين في الخارج كثيراً، فمن استقر في السويد لديه تجربة مختلفة عمن استقر في هولندا أو ألمانيا. إذاً، فهم تغيروا أيضاً بحسب تجاربهم. وبالتالي، أصبحت الفجوة أكبر بين الخارج والداخل. هذا بالإضافة إلى الشرح الجيلي أيضاً إذ إن نسبة من غادر سورية من الشباب أكبر منها بالنسبة للكبار، وهذا بحد ذاته يسبب شرخاً جيلياً وحضارياً وثقافياً بين الخارج والداخل. هذه الفجوة قد تجعل السوريين في الخارج هم الأكثر تطرفاً والأقل رغبة في التنازل من أجل السلام، خاصة وأن أحداً لا يضغط عليهم ولا حتى ظروفهم اليومية"^{٦٧}

إستعرض هذا الجزء أدوار السوريين داخل سورية والسوريين في الشتات وعرض التمايز والتكامل النسبي لهذه الأدوار. وسيقدم الجزء الأخير التالي من الورقة الخلاصات الرئيسية لهذه الأخيرة.

خلاصة نتائج البحث

تتضمن النقاط التالية أبرز نتائج البحث بشكل موجز:

- العملية السياسية «طبخة سيئة لا بد منها»: قيّم المبحوثون العملية السياسية بإجماع عريض على عيوب هذه العملية ونواقصها والتي تجعل منها - من حيث النتائج - مضيعة للوقت ومراوحة في المكان. إذ لا يمكن اعتبار اجتماعات اللجنة عملية سياسية بالمعنى الفعلي. لكن في نفس الوقت وبالنسبة لنفس المبحوثين، تحتفظ العملية ببعض نقاط القوة والإيجابيات. فاتفق الأكثرون على اعتبارها ضرورة لا غنى عنها ولا يمكن التفريط بها، منوهين إلى ما تحتاجه العملية السياسية الحالية للتحويل عليها بشكل أكثر جدية وفعالية.
- لا يمتلك السوريون قوى سياسية ومجتمعية حقيقية: عند الحديث عن عملية سلام تشميلية، توقف المبحوثون عند سؤال من يمتلك الأهلية لتمثيل السوريين، إذ يرى بعض المستجيبين أن آليات تشكيل النخب في سورية لم تتبع حركتها الطبيعية، بل إنّ التدخل السلطوي في آليات تشكيل النخب يعتمد معايير إيديولوجية وأمنية تتلخص في درجة ولاء المواطن للسلطة، مما حرم السوريين من امتلاك قوى سياسية ومجتمعية حقيقية.
- أهمية الفعل الفردي وعفويته: أيّاً كان التغيير المنشود، ومن أجل تبني هذا التغيير، سيحتاج المجتمع إلى نضوج مجموعة ظروف تمكنه من اقتراح التغيير ورسم طريقه، والسبيل الأمثل لتأمين هذه الظروف هو الفعل الفردي بدايةً، أي أن يقوم كل فرد بدق وتدّه في بيئته الإجتماعية أو مجاله أو محيطه أو في حرفته، وأن يُترك لهذه الأوتاد إمكانية الإتصال ببعضها لاحقاً لتشكّل شبكة تسمح للناس بالتعلق بها، وتؤمن هذه الشبكة حاجة أو خدمة مجتمعية حقيقية تدفع المواطنين للتمسك بها وحماية مكتسباتها.
- من التحديات التي تنتصب في طريق عملية سلام تشميلية: خلق المساحة وقبول الآخر. إذ لا يمكن أن تكون العملية تشميلية إن لم يسعّ السوريون أولاً إلى تشميل أنفسهم، والتحدي هنا هو أن يخلق السوريون المساحة، لإيجاد مساحة اللقاء في مرحلة تالية. وبحسب آراء المستجيبين، سيواجه السوريون تحدياً آخر يتمثل في قبول الآخر بشكل حقيقي، أي القبول بالآخر على مستوى المضمون والأفكار.
- يجتمع السوريون على مشتركات رفض التقسيم والرغبة بإنهاء الألم: لا يمكن تصوّر إجتماع السوريين على قضايا خلافية وتفسيرية مثل 'المواطنة المتساوية' أو 'علمانية الدولة'، بل في واقع معقد، يمكن لعناوين أبسط وأكثر وضوحاً أن تبني القبول بالآخر مثل 'رفض التقسيم والعزم على إنهاء آلام السوريين'؛
- سؤال الهوية والعقد الإجتماعي يحوز على الإهتمام الأكبر عند الحديث عن ماهية السلام وعمقه واستدامته. إذ أكد المبحوثون على أهمية وجود سلام يمنع تكرار ما حدث، ولهذا الغرض، تُرفض كل الهويات الغتوية التي تُنكر وجود الاختلاف ولا تعترف بالتنوع القومي والإثني في سورية. ومن شأن شرعنة هذا الطرح بدستور جديد يعترف بالهويات الثقافية ويكفل عدم تعارض قوانين الدولة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن تقف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان والعقائد والقوميات، أن تساعد في عدم وصاية الدولة على الأديان، وأن تمنع تسييس الدين أو تديين السياسة.
- إنّ مسار السلام التشميلي طويل وشاق، ولا يمكن الإنطلاق فيه من دون عزل القوى المؤثرة عن استمرار تأثيرها عبر وقف كل الأعمال العدائية وتعطيل التجييش الإعلامي وخطاب الكراهية. من دون ذلك، ستبقى للجهات الخارجية الرعاية للأطراف المتنازعة اليد الطولى في أي تغيير، وسيبقى السوريون خارج عملية السلام، وليس لهم فيها أي دور فعلي، وهو الأمر الذي يفترض أن يستسهل البعض التحويل على توافق دولي يسرّع العملية ويمهّد الطريق للجهود السوري-السوري المطلوب.
- بحسب معرفة المبحوثين في الواقع السوري، فإن إمكانية إدماج كل السوريين في عملية سلام تشميلية متوفرة نظرياً، إذ ليس في سورية من هو غير قابل للإدماج في عملية سلام تشميلية، ويستدل المبحوثون على هذه إمكانية من ملاحظة أن حدة الإنقسام أخذت في التراجع، ولم تعد مظاهر التشنّج والقطيعة الوجدانية تتكرر في الآونة الأخيرة، بل إن مشتركات بسيطة كمواجهة شتاء قاس أو أي عوامل إنهاك أو ضعف صارت تساهم في تقريب الناس من بعضهم البعض.

- من الشروط التقنية والمعرفية التي اعتبرها المبحوثون ركائز أو أدوات لا غنى عنها لتحقيق المشاركة والإدماج الفعليين: فرص متساوية في المشاركة الفعلية، ووظف سليم وخطاب سليم: أي أن تصدر فكرة معينة أو قيمة ما عن منبر صحيح وضمن خطاب صحيح، ومشاركة المعلومات اللازمة لتفعيل المشاركة، والإعتماد على أفراد يمتلكون ثقافة تعددية وغير قابلين للاستقطاب، وأن يكون تمثيل السوريين قاعدياً بحيث يمثل المجتمع لا القوى المهيمنة عليه، وألا يكون تمثيل بعض الفئات شكلياً وبشكل خاص تمثيل فئات النساء والشباب.
- يثق المبحوثون أكثر في أي عملية سلام في السياق السوري إن توافقت مع مؤشرات محددة، أبرزها: خطوات أولي مطلوبة من الطرف الأقوى أي الحكومة السورية. واجتماع أطراف المعارضة على مجموعة مطالب واقعية وذات أولويات علنية وواضحة، واعتماد آلية خطوة مقابل خطوة، والسماح لأطراف المعارضة بالتواصل مع السوريين عبر قنوات اتصال علنية وعمومية، وأن ترعى العملية أطراف ضامنة مثل روسيا وأمريكا، تعبيراً عن جدية المجتمع الدولي في الدفع بالحل السياسي قديماً وليس لغرض أي أجندات. وإن استطاع السوريون، تشكيل كتلة وازنة من المواطنين الراضين لكافة الأطراف المنخرطة في العملية، لصالح إعلاء فكرة الوطنية والمطالبة بإيقاف آلام السوريين.
- يفقر المجتمع المدني السوري، بحسب نتائج البحث، إلى نخب قادرة على تشكيل مجتمع سياسي غير منقسم، مما يصعب تشكيل كتلة جماعية تمثل المجتمع المدني بصوت أعلى وتأثير أكبر يشكّلان ضغطاً لتحويل مسار العملية السياسية.
- يعول المبحوثون اليوم على منظمات المجتمع المدني للعمل على تخفيف التشنج والشحن بين السوريين في الداخل والسوريين في الخارج، والمساهمة في دحض خطاب التخوين، وبناء فضاء عمومي لنشر الأفكار التي تعيد بناء الثقة بين السوريين، ونزع فتيل الصراع المفضي إلى توترات مستمرة، وإشراك الأفراد في المسؤولية المجتمعية، وإعادة تنظيم المجتمع.
- عبّر معظم المبحوثين عن اعتقادهم بأن الدور الأساسي يقع على عاتق السوريين في الخارج، فالعشرات منهم قد أصبحوا كوادر أكاديمية في الجامعات الأوروبية ولديهم القدرة والإمكانيات التي تساعد على التدخل في المفاوضات، ولديهم حلول مبتكرة خارجة عن المألوف، لكن ليس لديهم الفرصة لطرح هذه الأفكار أو منصات مناسبة، وهم بإمكانهم إزاحة وجوه المعارضة وخلق كوادر سياسية شابة.

ملاحظات ختامية

- ١ مشروع البناء والترابط: مبادرة تعمل على تطوير الأفكار والتطلعات والرسائل الرئيسية لدعم عمليات بناء السلام في سورية. تدعم المبادرة تكامل مفاهيم السلام والعدالة ودور المجتمع المدني في هذه العمليات.
- ٢ لا تميز لغة النص بين الرجال والنساء في أي موضع، على الرغم من إغفال ترتيبات اللغة الحساسة للجنس في التذكير والتأنيث، إلا أن نتائج البحث وتوصياته تتطلب مقارنة جندرية شاملة موازية تتعدى الممارسة اللاغوية إلى ملاحظة تفاصيل السياق الاجتماعي والإقتصادي والسياسي وعواقب الإشتراك الفعلي للنساء السوريات. (محرر).
- ٣ مقابلة مع السيد يعرب العيسى، أجراها ه. الشحف عبر الإنترنت، ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٢.
- ٤ مقابلة مع السيد خلدون النبوي، أجراها ه. الشحف عبر الإنترنت، ١٨ شباط ٢٠٢٢.
- ٥ المصطلح للسيد مضر الدبس، وهو برأيه فكر لا ينتج التعددية ولا يقوم على رأس المال الاجتماعي، بل يقوم على أسس عضوية/عصبوية في العلاقات، وينبئ سلوكيات العنف والعدوانية والإقصاء تجاه الآخر؛ مقابلة مع السيد مضر الدبس، أجراها ه. الشحف عبر الإنترنت، ٦ شباط ٢٠٢٢.
- ٦ مقابلة م.ع. أجراها ه. الشحف عبر الإنترنت، ٧ شباط ٢٠٢٢. (تم ترميز الاسم بناءً على طلب المستجيب/ة).
- ٧ مقابلة مع السيد زيدون الزعبي، أجراها ه. الشحف عبر الإنترنت، ١٤ شباط ٢٠٢٢.
- ٨ مقابلة مع السيدة سميرة مبيض، أجراها ه. الشحف عبر الإنترنت، ١١ شباط ٢٠٢٢.
- ٩ زيدون الزعبي، مقابلة، (مصدر سابق).
- ١٠ يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق).
- ١١ م.ع. مقابلة، (مصدر سابق).
- ١٢ يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق).
- ١٣ مقابلة مع السيد ميشيل نصير، أجراها ه. الشحف، بيروت، ١٠ شباط ٢٠٢٢.
- ١٤ تشير القوى الحقيقية إلى القوى التي تنتمي إلى المجتمع، والتي لم ينتجها و/أو يدعمها النظام.
- ١٥ يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق)؛ مضر الدبس، مقابلة، (مصدر سابق).
- ١٦ على النقيض من «فكر ما قبل ١١-٢٠»، فهو يمثل فكرة تجسيريًا يقوم على علاقات مدنيّة لا على التعالق العضوي، ويتسم بالعلانية والعمومية. مقابلة مع السيد مضر الدبس، (مصدر سابق).
- ١٧ سميرة مبيض، مقابلة، (مصدر سابق).
- ١٨ يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق).
- ١٩ م.ع. مقابلة، (مصدر سابق).
- ٢٠ انظر الجزء الثالث الخاص بالمشاركة الفعالة والإدماج في الصفحة ١٢ لمزيد من المعلومات عن الإدماج.
- ٢١ المصدر السابق.
- ٢٢ زيدون الزعبي، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٢٣ مضر الدبس، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٢٤ يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق). في استحضار لمقولة حنا أرنت: "معدومو الضمير هم الذين لا يفكرون".
- ٢٥ مضر الدبس، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٢٦ يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٢٧ م.ع. مقابلة، (مصدر سابق).
- ٢٨ مقابلة السيد جابر بكر، أجرتها آ. توتنجي، باريس، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٢.
- ٢٩ ميشيل نصير، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٣٠ سميرة مبيض، مقابلة، (مصدر سابق)؛ ميشيل نصير، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٣١ زيدون الزعبي، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٣٢ يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٣٣ المصدر السابق.
- ٣٤ مقابلة مع السيدة منى حسونة، أجراها إ.ع. عبر الإنترنت، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٢.
- ٣٥ يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٣٦ منى حسونة، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٣٧ سميرة مبيض، مقابلة، (مصدر سابق)؛ مضر الدبس، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٣٨ مضر الدبس، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٣٩ منى حسونة، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٤٠ أنطونيو فرانثيسكو جرامشي (١٨٩١-١٩٣٧) فيلسوف وصحفي ولغوي، سياسي وكاتب ماركسي إيطالي. كتب في الفلسفة والنظرية السياسية وعلم الاجتماع والتاريخ واللغويات. أسس لمفهوم المجتمع المدني؛ م.ع. مقابلة، (مصدر سابق).
- ٤١ ميشيل نصير، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٤٢ بيان الدوحة هو بيان من ١٧ نقطة أصدرته أطراف وشخصيات من المعارضة السورية يدعو إلى الإصلاحات ويتضمن توصيات بشأن الملف السوري.
- ٤٣ م.ع. مقابلة، (مصدر سابق)؛ مقابلة مع السيدة سوسن زكرك، أجراها ه. الشحف عبر الإنترنت، ١٣ شباط ٢٠٢٢.
- ٤٤ جابر بكر، مقابلة، (مصدر سابق)؛ مقابلة مع السيد أحمد جباوي، أجرتها آ. توتنجي عبر الإنترنت، ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٢.
- ٤٥ مضر الدبس، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٤٦ التأكيد: فرض وحدة النمط بالقوة.
- ٤٧ المصدر السابق.
- ٤٨ مقابلة مع السيد صهيب عنجريني، أجراها ه.ع. عبر الإنترنت، ٨ شباط ٢٠٢٢.
- ٤٩ ميشيل نصير، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٥٠ سوسن زكرك، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٥١ مضر الدبس، مقابلة، (مصدر سابق)؛ صهيب عنجريني، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٥٢ ميشيل نصير، مقابلة، (مصدر سابق)؛ زيدون الزعبي، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٥٣ منى حسونة، مقابلة، (مصدر سابق).
- ٥٤ زيدون الزعبي، مقابلة، (مصدر سابق).

المصدر نفسه.	00
م.ع، مقابلة، (مصدر سابق).	0٦
منى حسونة، مقابلة، (مصدر سابق).	0٧
يقصد به الإجماع على هوية وطنية من دون التعصب لها.	0٨
يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق): مضر الدبس، مقابلة، (مصدر سابق).	0٩
المصدر السابق: صهيبي عنجيني، مقابلة، (مصدر سابق).	٦٠
صهيبي عنجيني، مقابلة، (مصدر سابق).	٦١
المصدر السابق.	٦٢
ميشيل نصير، مقابلة، (مصدر سابق).	٦٣
سوسن زكّك، مقابلة، (مصدر سابق).	٦٤
جابر بكر، مقابلة، (مصدر سابق).	٦0
يعرب العيسى، مقابلة، (مصدر سابق).	٦٦
م.ع، مقابلة، (مصدر سابق).	٦٧



www.britishcouncil.org



Globally Connected

www.globally-connected.org



international
alert

www.international-alert.org



www.mobaderoon.org